

باختين ومشكلة اللغة

بين الرواية والواقع

منذر عياشي

تمهيد:

إن الشيء الواقعي والحقيقي الوحيد في الرواية هو لغتها. فهذه تمثل كينونتها والنظام الذي به تكون، وشكلها والنموذج الذي به تتجلى. ومع ذلك، فإن اللغة التي تشكل موضوع هذه البدهية، لتعد من أكثر الأشياء مبعثاً للحرية المعرفية، وللمضاربات النظرية، ولاختلاف الرأي، والمناهج الدراسية، ووجهات النظر.

ولعل سر نجاح اللغة في كونها أداة للتكوين الروائي يكون في هذا. فهي كلما ازداد مُبلَّغها ومحمولها وضوحاً وقرب منال، وسيطرت عليه الأفهام، ازدادت هي غموضاً وخفاء وبعد منال، وتحيرت فيها الأفهام. حتى لكأن من شروط حصول ما تقول، تواربها في خفايا ما تقول. فهي من نفسها بمنزلة الحجاب، وهي مما تقول بمنزلة البيان. وإن هذا الأمر ليجعل المرء يرى أنها وما تقول بمثابة الشيء الذي لا ينفصل. فهي أداة ما تقول، وهي أيضاً كينونة ما تقول. وإنه لولا ذلك، لما كانت في انتمائها إلى نظامها واقعية، وفي تجليها نموذجاً روائياً حقيقية.

ولكي يبلغ البحث بهذه القضية عمقه المرجو، ومثانته النظرية المطلوبة، فقد حرصنا أن نقف على وجهة نظر باختين، نناقشه فيها ونخالفه بوجهة نظر أخرى مستلة من مفاهيم في اللسانيات البنوية والتوليدية، ومستندة إلى أخرى في السيميائيات، والشعرية.

1- أطروحة باختين اللغوية

ليست اللغة عند باختين، ذاتاً تبدع كائنها وتقول نفسها فيه. ولكنها أداة تحددتها شكلاً وموضوعاً مياديناً اشتغالها. ولما كان ذلك كذلك، فقد كان من شأن

هذه الميادين أن تعددها، فتصبح لغات كثيرة في لغة واحدة. وإذا عدنا إلى أطروحته اللغوية، فسنجد أنها تجعل من هذا الأمر منظورها المركزي، ومنطلقها الأساسي. ولذا، فربي تتحدث عن الميادين، وعن التعدد، وعن الوحدة ضمن التعدد.

أما عن الميادين، فإن باختين يجعلها ترتبط باللغة مهما بلغت عدداً. إنه يقول: "مهما تعددت ميادين النشاط الإنساني، فإنها تتعلق دائماً باستخدام اللغة" (1). وإن هذا ليبدل عنده أن ميادين النشاط الإنساني تُحدّد أولاً وبداية ميادين استخدام اللغة. فهي توازيها من جهة، وتعيّن في موازاتها لها استخدامهما من جهة أخرى.

وأما عن التعدد، فيجعله تحصيل حاصل، لأنه ناتج عنده عن استخدام اللغة في ميادين النشاط اللإنساني. إنه يقول: "ليس مدهشاً أن تتعدد سمة هذا الاستخدام وطريقته بتعدد ميادين النشاط الإنساني نفسها" (2). ولقد يعني هذا عنده ان اللغة ليست هي ما تكون قدرة وطاقاة خلاقة، كما يراها تشكومي، ولكنها تتعدد بحسب ميادين استخدامها.

وأما عن الوحدة ضمن التعدد، فإن اللغة عنده لا تكون على مثال نفسها ومستخدمها فرادة كائن وأداة اتصال وإبداعاً إنسانياً، ولكن على مثال الفئات الاجتماعية التي تستخدمها. فكما أن هذه الفئات، في تعدديتها وتفاوتها، لا تشكل تناقضاً مع المفهوم القومي للأمة، فإن "التعدد لا يشكل تناقضاً مع الوحدة القومية للغة" (3).

وهكذا نرى أنه في النظر إلى اللغة لا يرتد بها إلى ذاتها فرادة، ولا إلى مستعملها مستقلاً، كما هو الحال عند سوسير حيث يكون الكلام انجازاً فردياً، ولكن إلى الإطار الاجتماعي عبر تعييناته الجماعية وفئاته الاقتصادية. ولما كان الحال كذلك، فقد قام اهتمامه في النظر إلى اللغة من خلال استخدامها. ونستطيع، بياناً لهذا، أن نقف على أمرين، كان باختين نفسه قد وضع فيهما مجمل رؤيته:

- الأول، ويرى فيه أن "استخدام اللغة إنما يتم على شكل عبارات واقعية وحيدة (شفوية أو مكتوبة)" (4).

- الثاني، ويرى فيه ان هذه العبارات "تصدر عن ممثلين لهذا الميدان من ميادين النشاط الإنساني أو ذاك" (s).

ويستدعي هذا التحديد لاستخدام اللغة الإدلاء بأربع ملاحظات:

أولاً- إن توصيف باختين لاستخدام اللغة بأنه يتم على شكل عبارات، ليعد حقاً نقله نوعية على صعيد المسار اللساني. فهو يتجاوز به حدود الألفاظ، أي يتجاوز المتصور اللساني عن حدوث الكلام بوصفه جدولاً من المفردات، وقائمة من الكلمات، وذلك كما كان سائداً في اللسانيات التاريخية. وإنه ليتجاوز به أيضاً متصور اللسانيات الحديثة من سوسير إلى تشومسكي، أي تلك اللسانيات التي تقف في إنجاز الكلام عند حدود الجملة.

وإذا كان هذا التوصيف يعد إضافة حقيقية، فذلك لأن مفهوم العبارة يقوم عنده مساوياً لمفهوم الخطاب. ومع ذلك نجد أن هذا الأمر يحتاج إلى فضل تأمل.

ثانياً- يرقى توصيف العبارة عنده إلى مرتبة يصار فيها إلى تحديد درجتها من القبول والصحة. فهو عندما يقول ما يقول إنها "واقعية" و"وحيدة" في واقعيتها، فإنه ينحاز بالكلام ليس إلى الكلام، ولكن إلى منظور سابق على الكلام، ولا يصبح الكلام كلاماً إلا به. والسبب لأن مثل هذا الطرح يفترض أن بعض العبارات تكون غير واقعية. وهي، إذا كانت كذلك، فلن تكون كلاماً، ولن تدخل في استخدام اللغة ولقد نعلم أن رؤية كهذه تقوم على نصف اللغة فقط، بينما النصف الآخر، فيجب والحال كذلك، ألا يجد سبيله إلى التحقق والإنجاز لأنه يتجاوز الواقع إلى الخيال، والحقيقة إلى المجاز. وإذا صح فهمنا لقول باختين على هذا النحو، فإن مثل هذا التحديد الذي تبنته الوضعية التجريبية أيضاً، سيواجه أكثر من اعتراض:

1- ليس في اللغة، مما يمكن أن يقال فيها، عبارات واقعية وأخرى غير واقعية.

فالعبارات واقعية بإمكان حدوثها في اللغة لا بمقدار انطباقها على الواقع.

2- إن معيار الصحة والقبول في اللغة هو اللغة نفسها. وكذلك معيار المعنى فيها. إنه

ليس فيما تحيل إليه، ولكنه فيما تقول. وإذا كان هذا هكذا، فإن معيار الواقعية فيها

إنما يكون في انتماء عباراتها انجازاً إلى النظام الذي تقوم عليه، وليس إلى نظام الواقع كما هو عليه.

3- الأصل في اللغة هو صنعها للبدائل. وإن استخدام اللغة يقوم على هذا الأصل. والعلامة تبدأ ما إن يبدأ المتكلم بالكلام. فملتكم إذ يتكلم، يقيم كلامه بديلاً عن الواقع الذي يتكلم عنه. والعلامة إنما تكون هي هذا، لحضور اللغة بديلاً عن الواقع. ومن هنا، فإن الاحتكام في الفهم لغة لا يكون إلى الواقع، لأنه لا يفصح ولا يبين، ولكن إلى المتصور المعبر عنه بالكلام من جهة، وإلى الكلام نفسه بوصفه وسيطاً بين الواقع وبين إدراكه. ألا وإنه لولا أن اللغة علامات كلها، لما استطاع إنسان أن يقول المعاني القائمة في الأذهان. ولظل لا يبين، أسير صمت الأشياء الموجودة في الأعيان. ولهذا، فإن تحديد العبارات في استخدام اللغة بانها واقعية، يخالف الأصل الذي تقوم عليه اللغة، وهو أصل سيميائي كما نرى، إلا إذا كان المقصود بالواقعية هنا هو سيميائية اللغة نفسها. غير أننا لا نظن أن باختين قد ذهب هذا المذهب.

ثالثاً – لا يقيم باختين، كما يبدو من تحديده، تمايزاً بين شكلي العبارة الشفوية والمكتوب. وفي الواقع، فإن التمايزات بين نوعي التعبير أكثر من أن تحصى. وإنها لذلك في كل نوع من هذين النوعين على حدة. ولعل غيبة التمييز في تحديده هذا، توحي بأن مفهومه لحصول العبارة في الاستخدام اللغوي يستند إلى الكم اللفظي الذي تحتوي عليه العبارة، لا إلى الكيف البنيوي الذي تتجلى فيه. ولقد نعلم أن للخطاب الشفوي احتياجات خارجية كالإشارة والإيماء، والوقف والتنغيم وأخرى داخلية تتعلق بالتركيب، والوصل والفصل، وباستخدام أسماء الإشارة نيابة عن الأفعال والأسماء والجمل والنصوص، مما لا يحتاجه الخطاب المكتوب أحياناً، ولا يصح به أحياناً أخرى، أو مما يستعيز عنه ثالثة بعلامات أخرى كعلامات الترقيم، وطرق التركيب والتأليف كالتقديم والتأخير وغير ذلك. وإن كل هذا ليجعلنا نرى أن العبارة في الاستخدام الشفوي للغة، تختلف كينونة عن العبارة في الاستخدام المكتوب للغة. وبناء عليه، فإنه لا مجال للحديث عن العبارة كوحدة لغوية واحدة ومتطابقة بين

نوعي الخطاب. وإذا كان باختين يدرك الفرق بينهما في غير هذا الموضع فإن التعريف الذي يقدمه لنا هنا لا يبدو جامعاً لشروط الدقة المتوخاة في أيّ تعريف. رابعاً- إن توزيع العبارات على ممثلين اجتماعيين معينين، بهم يمكن حدوثها لا بغيرهم، ليقوم على نوع من القسرية الشكلية للتخصيص لا يتطابق مع الواقع الفعلي لإنجاز الكلام، ولا يتناسب مع الطاقة الخلاقة للغة عند المتكلمين. فهذا متصور يضيّق واسعاً. ويجعل الرواية بنية شكلية صلبة لا يمكن اختراقها لغة من غير خرق للتراتبية الاجتماعية ولهرميتها.

إنه صحيح أن بعض الألفاظ تكون خاصة بمهنة من المهن، ولكن التركيب اللغوي للعبارة، وهو تركيب تنتظم فيه الألفاظ في جمل، والجمل في عبارات، ليعد شيئاً متاحاً لكل الممثلين الاجتماعيين على حد سواء. وإن هذا الجانب من اللسان هو النظام، هو الذي يعده سوسير اجتماعياً. ولكنه اجتماعي ليس بالمعنى الطبقي لقيام المجتمع. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يجعلنا نرى أن مستويات التعبير، أو لنقل إن مستويات الكلام، إنما هي شأن فردي وأنها لا تتعدى الفرد إلى غيره من الذين يشتركون معه في مهنة أو في فئة اجتماعية معينة.

ولقد نستنتج مما تقدم أن الكلام فردي في انجازه وانتمائه واجتماعي في تركيبه ونظامه. ألا وإن هذا الأمر قد أقرته اللسانيات، وصار عندها بديهية من البديهيات. وإن الشكل المطروح لا يقع في هذا الحيز، ولكنه يقع في تعبير الكلام وخطاب المتكلم. ولذا، فهذان أمران يختلفان. فالمتكلم الذي هو مطلق التصرف في كلامه، ومطلق الحرية في إنشاء خطابه، ليعد قادراً على جعل تعبيره جماعياً، أي دالاً بقصد على فئة اجتماعية. وإن هذا ليعني مرة أخرى، ومن منظور دلالي، أن الكلام شيء، وتعبير الكلام شيء آخر. وإذا كان هذا هكذا، فإن فك الالتباس، يقتضي أن نطرح أسئلة محددة لكي نحظى بإجابة أكثر دقة ووضوحاً، مثل: هل الكلام، وهو فردي ينتمي إلى فئة اجتماعية، أم يدل على فئة اجتماعية؟ وإذا كان الكلام يدل على فئة اجتماعية،

فكيف أمكنه أن يدل عليها ؟ وهل صحيح أن الانتماء هو من نصيب المتكلم، بينما الدلالة فمن نصيب الكلام ؟ وما الفرق بين الدلالة والانتماء في حضور الخطاب ؟

2- كيفيات دلالة الخطاب على الانتماء

نلاحظ أن هذه الأسئلة، بعضها يجيب على بعض. غير أننا، لكي تكون إجابتنا دقيقة، نحتاج أن نقف على نقطتين:

- النقطة الأولى: ونرى فيها أن الكلام، وهو منجز فردي، يدل على الفئة الاجتماعية بأحد طريقتين، أو بهما معاً:

1- التماهي:

لا تشكل طبقات المجتمع وفئاته بني اجتماعية مغلقة. ولذا، لا يمكن النظر إلى البشر بوصفهم أسرى طبقاتهم والفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها. وإذا كانت النظرة إلى المجتمع بوصفه بني مغلقة قد ترافقت، في بعض الفلسفات، مع ميلاد مفهوم اقتصادي واجتماعي، تلازم بدوره مع تطور الرأسمالية في مرحلة من مراحل نشوئها وتطورها، فإنها اليوم لا تعدو كونها مجرد فكرة يحكي مضمونها منحنى من مناحي تاريخ تطور الفكر الحديث لا أكثر. ولعلنا، على صعيد آخر، نستطيع، في قراءة لهذه النظرة، أن نرتد بها إلى مبدأ في التصنيف يقوم على الاستقراء. وكانت البلاغة، منذ عصورها القديمة، تعمل به.

ولقد وجدت الرواية، منذ القرن الثامن عشر، في هذه النظرة ما يغري بالتجديد. فاستثمرت فكرة الصراع على الصعيد الإنساني، وأحلتها محل مفهوم الملاحم والميتافيزيقا في الأدب القديم. ولذلك فصلت نوعاً من الأبطال، يتطابق انتماؤهم مع دلالة خطابهم. وقد كان التماهي سبيلها إلى ذلك. ونقصد بالتماهي هنا الوسيط اللغوي الذي يجعل الفرد يظهر في الرواية متطابقاً في انتمائه إلى فئة اجتماعية مع خطابه في الدلالة على هذا الانتماء.

وإذا كان التماهي هو هذا، فيمكننا نظرياً، أن نتكلم عن نوعين من أنواعه، هما: التماهي بالتطابق، والتماهي بالتمثيل. ويكون ذلك، على غرار ما هو قائم في الاستقراء

التصنيفي للبلاغة من حديث عن الجناس الكامل والجناس الناقص، أو ما هو قائم في النحو العربي مؤسساً على الاستقرار البلاغي من حديث عن بدل الكل من الجزء، والجزء من الكل إلى آخره.

أما النوع الأول، فيكون عندما يكون الفرد منتمياً إلى فئة من الفئات. وحينئذ يتطابق انتماءه مع دلالة خطابه على هذا الانتماء. والرواية الواقعية هي أكثر ما تسعى إلى ذلك من بين كل الأجناس الأدبية. فهي بهذا تبدع شخصيات نمطية لشدة اتساقها انتماءً ودلالةً خطاب، أو لنقل إنها تبدع شخصيات معيارية بها يقاس غيرها. وأما النوع الثاني، وهو ما أسميناه التماهي التمثيلي، فيكون عندما لا يكون التطابق قائماً بين انتماء الفرد الفعلي ودلالة خطابه. وإن لهذا النوع أشكالاً متعددة يظهر بها الشخص في الرواية. فهو يستطيع، بوساطة اللغة، أن يتماهى مع الفئة الاجتماعية التي يدل عليها خطابه من غير أن يكون منتمياً إليها. كما يستطيع أن يكون مزدوج التماهي، أو حياً في تماهيه. وإن الرواية بين هذا وذاك لتعمق تناقضاً، ربما يكون هو موضوع الرواية الأول.

إن الرواية بوصفها خطاباً مزدوجاً، تتلمس هذا النوع من الخطاب، بل تصطنعه لكي تتعدد الأصوات فيها وتبدو أنها صورة حقيقية لواقع اجتماعي حقيقي. ولعل هذا ما يجعل الخطاب في هذين النوعين من أنواع التماهي، وصيفاً ومباشراً في معظم الأحيان.

ولقد نرى، بناء على ما تقدم، أن الرواية أيما نوع من الخطاب تمثلت، وأيما نوع من التماهي اصطفت لشخصياتها، فهو أمر يتعلق بخصوصيات الأداء فيها. غير أن ما يجب على المرء أن يلاحظه هو أن ما يكون في الرواية ليس شرطاً لما يجب أن يكون في التواصل اللساني للحياة الواقعية. فإذا كانت الرواية توهم بوجود بني لغوية مغلقة تساوي في وجودها وجود فئات اجتماعية معنية، تتناسب معها أداء وانجازاً، فإن هذا لا يعني أن التواصل اللساني في الحياة الواقعية يمثل ما تمثله الرواية. وبقول آخر، إذا كان على الصعيد الاجتماعي ثمة انتماء إلى فئة تشكل بنية اجتماعية، فإنه على صعيد

التواصل اللساني لا يوجد واقعياً في الرصيد اللغوي بني لغوية مغلقة خاصة بفئة اجتماعية، وبني ثانية مثلها خاصة بفئة اجتماعية أخرى. أما الرواية، فتتيح هذا، لأنها كائن لغوي مزدوج الخطاب. وإنه لفي إطارها، بما هي كذلك، تجد كل الممكنات تحققها وأشكال وجودها. ولذلك فإن قضية الانتماء فيها، على الصعيدين الاجتماعي واللغوي، لتعد ممكناً لغوياً ووظيفة من بين وظائف أخرى تستثمرها الرواية في تكوين أدائها وإنجازها.

2- العلامة:

العلامة، هي أيضاً، مما يمكن الاستدلال به على الانتماء ويكون ذلك، عندما يتضمن الكلام لفظاً، أو جملة، أو عبارة تأخذ بالإضافة إلى محمولها الدلالي القائم فيها بعداً سيميائياً يتجاوز هذا المحمول إلى شيء آخر تقع دلالته خارج الكلام. وكأن من خصائص العلامة في تعبيرها اللساني أن تسعى لكي تنفك من ربة الدلالة الذاتية، وتتجه نحو دلالة إيحائية بها تتحقق الوظيفة المنوطة بها.

ونلاحظ أن هذا النوع من الاشتغال اللغوي، إنما يكون في دلالته على مقصوده غير مباشر. ولذا، لا يكون في خطاب المتكلم عن نفسه، ولكن في السياق اللساني الذي يحيط به. ولقد يعني هذا أن العلامة تعمل بالدلالة الحافة وليس بالدلالة الذاتية، وتقوم في سياق الحديث عن الشخصية في الرواية وليس في صلب حديث الشخصية عن نفسها.

وهنا يجب أن نقول إن اللغة التي تستعملها الرواية، وطريقة استثمارها لها، لتختلف عن لغة الواقع وطريقة استثمار المتكلمين لها. ولقد تكلم رولان بارت هذا الأمر فقال: "إن لغة القصة ليست هي لغة الكلام الملفوظ، وإن كانت تقوم عليه في معظم الأحيان. وإن الوحدات السردية ستكون مستقلة جوهرياً عن الوحدات اللسانية" (6).

ثم إن بارت ليضرب لنا مثلاً، يوضح ما نحن فيه من دلالة العلامة، بوصفها وحدة سردية، على انتماء الفرد إلى فئة، فيقول: "حين يقال لنا أن "بوند" رفع إحدى

سماعات الهاتف الأربع، عندما كان يحرس في مكتب الخدمة السرية، فإن الجذر "أربع" يشكل بمفرده وحدة وظيفية، لأنه يحيل إلى مفهوم ضروري بالنسبة إلى مجموع القصة، (إنه مفهوم التقنوقراطية العليا). وفي الواقع، ليست هي الوحدة اللسانية (الكلمة). إنها قيمتها الحافة. (فالكلمة "أربع" لا تعني لسانياً الرقم "أربع") (7).

-النقطة الثانية: ونرى فيها أن بعض الكلمات تستدعي إلى الأذهان صورة الذين يستخدمونها في الأعيان. وذلك لما لهذه الكلمات من صلة ببعض المهن، أو لا اتصالها ببعض القيم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، أو لا اتصالها بطريقة نطق محلية، إلى آخره. وإن هذا الاستدعاء الذي تقوم الكلمات به، ليشكل معنى خاصاً بالسياق الذي وردت فيه. وإنه ليضاف إلى المعنى الذي هو لها.

ولكن يجب أن نلاحظ أن الكلمات في دلالتها الإضافية محكومة بسياق معين، ربما يكون للقصد فيه أثر كبير في توليد المعنى المراد والدلالة المبتغاة. ولقد جعلنا هذا نضيف شيئاً آخر. فالقصد هنا يعطي للكلام قيمة أسلوبية ناتجة عن المعرفة المسبقة بالقدرة الاستدعائية لهذه الكلمات. فإن حدث أن كان هذا في الرواية، فإنفاذاً لهذين الأمرين معاً: الدلالة على الانتماء بوساطة بعض الكلمات، وإدخال قيم أسلوبية على النص بقصد هذه الدلالة.

لقد تبنت اللسانيات هذا المنظور. ووقف بيير جيرو على هذين الأمرين. أما بخصوص الأول، فقد قال: "تستدعي الكلمات عادة صورة هؤلاء الذين يستخدمونها. كما تستدعي صورة الحالات التي اشتركت فيها" (8). وأما عن الأمر الثاني فيقول: إن الكلمات "انطلاقاً من اللحظة التي تُعرف فيها قدرتها الاستدعائية، فإنها تصبح طريقة أسلوبية يُعبر بها عن وجه خاص من وجوه المعنى" (9).

وإذا كانت اللسانيات قد تبنت هذا الأمر، فإنه أمر يختلف عن جعل الإنجاز الكلامي إنجازاً خاصاً بفئة اجتماعية دون أخرى. وذلك لعدة أسباب، نوجزها كما يلي: أولاً- إن اللسانيات لا ترى أن اللغة مجموعة من الكلمات. ذلك لأن اللغة عندها نظام تعكسه جملة من القواعد المحدودة العدد، والقادرة على توليد جمل غير

محدودة العدد. وهي تؤكد أن هذا النظام هو قاطع مشترك بين كل الفئات الاجتماعية، وليس خاصاً بفئة اجتماعية دون أخرى. ثانياً- وإنما لتري أن الكلام الذي يتم انجازاً بوساطة النظام، إنما هو إنجاز فردي، ولا يغير من ذلك شيئاً أن يكون المتكلم منتمياً إلى شريحة اجتماعية. ثالثاً- إن الفرد المتكلم لا يتكلم بالألفاظ وضعت في الكلام كيفما جاء واتفق، وإنما يتكلم بخطاب تترايط الألفاظ فيه ببعضها في جمل، والجمل في نص. وهذا ما يعطي لألفاظ تعييناتها الدلالية.

3- مهام العبارة وسبل تحقيقها

يمكننا أن نقف، عند باختين، على فرضيتين في أداء اللغة لمهامها. ويجب أن نلاحظ أنهما تتسقان مع الأطروحة اللغوية الأساس التي قمنا برصد نقدي لها: أما الأولى، فتتعلق بجدلية اللغة والميدان. وأما الثانية، فتقوم على فرز العناصر التي تنفتح بها العبارة على التواصل اللساني.

- الفرضية الأولى، ويرى فيها أن "العبارة تعكس الشروط الخاصة بكل ميدان وغاياته" (10).

وإذا تأملنا هذه الفرضية، فسيظهر لنا أن أطرافها تتبادل الشروط لكي تتم العبارة فيها كمالاً. فالعبارة إذ تعكس الشروط الخاصة بكل ميدان، تؤدي بما تعكس مهامها. وهذا هو الجانب الأول من الفرضية. والشروط الخاصة بكل ميدان، إذ تجعل من نفسها شروطاً تلزم العبارة بها أدائها لمهامها، إنما تحدد في الآن نفسه ما يجب أن تتمثله العبارة لكي تتحقق وجوداً. وهذا هو الجانب الثاني من الفرضية. ولعل هذا ما يعطي للعبارة، عند باختين، واقعيته في استخدام اللغة من جهة، وما يجعلها تصدر عن ممثلين اجتماعيين لهذا الميدان أو ذاك من ميادين النشاط الانساني من جهة أخرى، وذلك كما سبق أن رأينا.

تبدو هذه الفرضية مكثفية بنفسها، بمعنى أنها لا تأخذ الشرط الإنساني بعين الاهتمام. فهي تلغي الفرد بوصفه إرادة حرة، ولا تجعله طرفاً فاعلاً ومتمصرفاً إذ تقنن

للعبارة شروط حصولها. ولهذا، فإنها تجعلنا نرى أنه ليس بخصوصية المتكلم يتم حدوث العبارة وحصولها، ولكن بخصوصية الميدان وشروطه. وبهذا يكون أي كان، بغض النظر عن فردانيته وخصوصياته، ملزماً أن يتلفظ بها، إذا تحققت فيها المواصفات و المواضعات التي ذكرها باختين وحددها.

ولقد نعلم أن اتجاهاً كهذا في النظر، يهدد الإنسان في فرادته وعقلانيته. فهو لا يظهر في هذا النوع من التحديد لشروط حصول العبارة ذاتياً ولا إرادة، ولكنه يظهر متحولاً أقرب ما يكون إلى رقم من الأرقام في مدونة الوجود، أو أشبه ما يكون بآلية تعمل بخضوع تام، واستسلام كامل للشروط الميداني الذي يملي عليه موضوعه وملفوظ عباراته. وهكذا يتمثل دوره مع دور الممثل في لعبة الخطاب. فهو يكون بخصوصية ما يُرسم له ويرغم على أدائه، وليس بخصوصية ذاته المتفردة وتعبير إرادته الحرة.

- الفرضية الثانية، ويرى فيها أن اللغة في استخدامها إنما هي موضوع، وأسلوب حامل لهذا الموضوع، وبناء تأليفي يكون به هذا الموضوع. ولذا، فهو يقول: "إن هذه العناصر لتندمج ببعضها حتى لا فكاك في الكل الذي تكوّنه العبارة" (11).

ولكن إذا نظرنا، فسنجد أن هذه العناصر عنده: موضوعاً، وأسلوباً، وبناء تأليفيلاً لا تتم بفعل ذاتي تشترك فيه اللغة مع الإرادة الحرة لمستخدمها، ولكنها تتم بفعل خارجي تتجلى فيه خصوصية الدائرة التي يقوم التواصل اللساني فيها. ولذا، فهو يقول أيضاً: "سيكون كل عنصر من هذه العناصر موسوماً بخصوصية الدائرة التي يجري التبادل فيها" (12).

وهكذا يبدو أن نمط الدائرة أو الميدان، يهيمن على ممكن اللغة وإرادة متكلمها في تشكيل العبارة وإعطائها ما يناسبها من الفكرة، والبناء التأليفي. ولقد نرى أن في هذا انحيازاً باللغة لا إلى نفسها التي تساهم في بناء الفكر، ولا إلى مستخدمها الذي يضطلع بإرادة حرة تجعله يتصرف باللغة أسلوباً وتأليفاً، ولكن إلى الإطار الذي يتم التواصل اللساني فيه.

ويكمن القول أخيراً، إنه إذا كان لهذا الإطار أهمية بالغة، فلأنه يشكل السياق الخارجي للخطاب، ويساهم دلاليًا في تفسيره. ولكننا، نظراً لهذه الأهمية، يجب أن نفرق بين نوعين من السياق: الأول لغوي، وهو ما يبدعه الروائي استجابة لضرورات الفعل الروائي نفسه. ويعد هذا السياق، لأنه لغوي، انجازاً فردياً يقوم به المبدع، ويكون على مثال إبداعه فرادة. وأما الثاني فغير لغوي، وهو المحيط الذي يقع فيه الخطاب التواصلية في الحياة اليومية. وإذا كان لهذا السياق مساهمة دلالية وتفسيرية، على نحو ما أشرنا، إلا أن الخطاب الذي يوضع فيه يبقى، من منظور تكويني، انجازاً فردياً على الرغم من ذلك. ولا أدل على هذا من الكيفيات الأسلوبية والتركيبية التي يتميز بها كل خطاب من أي خطابات أخرى، ربما كانت هي أيضاً موضوعة في الإطار نفسه. وإذا دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن إرادة الإنسان تصنع باللغة فرادتها، كما أن اللغة بدورها تصنع لهذه الإرادة تعبيرها المتميز.

4- العبارة والنموذج

يقول باختين إن "أي عبارة إذا أخذت معزولة، فإنها ستكون فردية بطبيعة الحال. ولكن كل دوائر الاستعمال تنشئ نماذجها التعبيرية الثابتة نسبياً. وهذا ما نسميه أنواع الخطاب" (13).

يمكننا أن نقف مع هذه الفرضية على نقطتين:

- النقطة الأولى: ونلاحظ فيها أن باختين يميز بين نوعين من أنواع التعبير: الأول فردي، والثاني نموذجي. أما الأول، فيكون كذلك لأنه معزول عن أي دائرة من دوائر الاستعمال. وأما الثاني، فيكون نموذجياً. وإنما يكون كذلك لأنه، على عكس الأول، يتصل بدائرة معينة من دوائر الاستعمال. وإذا كان ذلك كذلك، فإن التعبير عنده لكي يكون خطاباً، يجب ألا يكون معزولاً من جهة، كما يجب أن يكون ناتجاً عن نموذج يتصل بدائرة استعمالية محددة.

- النقطة الثانية: ونلاحظ فيها أن باختين بعد أن ربط التعبير بالنموذج لكي يرتقي به إلى مرتبة الخطاب، جعل متصور الخطاب يدور على صيغة الجمع، فهناك أنواع

منه. ولكي نفك وثاق هذه الصلة وننفذ إلى حقيقتها، نرى أنه لما كانت دوائر الاستعمال متعددة، فإن النماذج التي تتمثلها ستكون متعددة هي الأخرى. ولما كان هذا هكذا، فإن هذا الأمر سيستتبع بدوره نشوء أنواع من الخطاب تتناسب في تعدديتها اطراداً مع تعددية النماذج التي على مثالها.

ولكي يناقش المرء هذه الفرضية، لا بد له من الوقوف على المبدأ الذي انطلقت منه. وإنه لمبدأ يقوم على مغالطة، اصطنعها باختين - فيما نظن - ليكون أكثر اتساقاً مع منظومته الأيديولوجية. فلقد قرر في المنطلق أن العبارة تكون فردية إذا أخذت معزولة. بينما يمكن للمرء أن يرى من منظور اللسانيات التداولية لظاهرة حدوث الكلام أن العبارة إذا أخذت معزولة لا تكون فردية (فهذه صفة ليس هنا موضعها)، ولكنها لا تكون كلامية، بمعنى أنها تكف عن أن تكون كلاماً. والسبب لأنه لا وجود لعبارة خارج دائرة الكلام. فالمتكلم إذ يتكلم، إنما يتكلم بخطاب، جملة وعباراته لا تنفصل عنه. وإن اقتطاع أي جزء منه بغية عزله، ليعد كسراً لوحده دلالة، وهدماً لكيونته بوصفه إطاراً شاملاً وبنية كلية. ولما كان الأمر كذلك، فقد صار بإمكان المرء أن يقول إنه لا يوجد شيء أضيع للخطاب من تقطيعه وعزل جملة وعباراته عن بعضها. ولو أن آلية الكلام عند المتكلم قامت على العزل لا على الوصل، لا نقطع التواصل و استحال وجوداً. ولا أدل على هذا من جمل النحاة وعبارتهم: إنها أمثلة للدرس تطبيقاً لقاعدة أو بحثاً عن قاعدة. وليست أمثلة للكلام في أسباب حدوثه، ولا في حدوثه، ولا في كيفية تلقيه.

وأما عن الفردية، فإنها صفة لا صفة بكل خطاب، وليست صفة لاصقة بالعبارة كما ذهب باختين إلى ذلك. وإنه لولا هذا لما تميز خطاب من خطاب. ثم إن هذه الصفة لتعد مبدأ لسانياً، تم الاتفاق عليه منذ أن كشف سوسير عن هوية الحدث اللساني، وميز بين اللغة والكلام. وبالإضافة إلى هذا، فقد تبين لنا، عندما تحدثنا عن السياق الروائي في الفقرة السابقة أنه (بوصفه خطاباً حافاً بخطاب، وسبباً في حدوث الخطاب) خطاب يبدعه الروائي ويكون على مثال إبداعه فرادة. كما تبين لنا من جهة

ثانية، أن الخطاب في غير الرواية، أي في الحياة التواصلية الواقعية، يبقى فريداً على الرغم من وجوده في إطار سياق غير لغوي نشأ فيه. وهكذا يكون الخطاب فردياً، وتظل هذه صفته.

فإذا عدنا إلى دوائر الاستعمال لصلتها بالسياق، سواء كان كلاماً أم مقاماً، فإننا نرى، من منظور معاكس لمنظور باختين، أن لها أهمية لا من حيث أنها تنشئ النماذج التعبيرية كما هي الحال عنده، ولكن من حيث أن النماذج التعبيرية تنشئ هذه الدوائر على ما تريد، أي على ما به يكون الكلام كلاماً. ذلك لأن اللغة في انجازها لنفسها تجعل ما يتصل بها صيغة لسانية، وبنية كلامية، وعلامة لغوية. ولذا يكون، من موجبات إبداعها لنفسها، أن تبدع دوائر استعمالها من جهة، لتتحدد بها بعد أن قيلت فيها ومن أجلها، وأن تعيد صياغة هذه الدوائر من جهة أخرى، لتتناسب ومقاصد تتعلق بمعنى العبارة نفسها لا بشيء يقع خارجها. وإن اللغة إذ تفعل ذلك لتوهم بانها تتبادل الأفعال والتأثير مع دوائر الاستعمال، بحيث تبدو هذه ضرورة لحدوث الخطاب لغة، بينما تكون لغة الخطاب ضرورة تكوينية لدوائر الاستعمال وإدراكها. ألا وإنه لولا اللغة لما صارت الأشياء علامات، ولما انتقلت من وجودها الذي لا يبين إلى وجودها المدرك، ولما استطاع مبلغها أن يتخذ إليها سبيلاً وأن يجد عليها دليلاً. ودوائر الاستعمال هي من قبيل الأشياء التي تأتمها اللغة فتعيدها من بعد خلق خلقاً آخر.

أخيراً، لعلنا نجد عند سوسير ضالتنا ودليل ما نزعم. فلقد رأى أن اللغة "نظام من العلامات" وليس نظاماً من الأشياء. ولذا، فهي إذ تحيل إنما إلى نفسها نظاماً وعلامات لا إلى الأشياء. وما كان ذلك ليكون إلا لأن اللغة كما يقول "لا توحد بين اسم شيء، ولكنها توحد بين مفهوم وصورة سمعية" (14).

المراجع

1- Mikhail Bakhtine: Esthetique de la creaiton verbale. Ed, Gallimard. Paris. 1979. P265.

2- المرجع السابق والصفحة.

3-~~~~~

4-~~~~~

5-~~~~~

صدر حديثا

